الجمهورية العربية السورية
مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة

تقرير التضخم
تشرين الثاني 2011

دمشق 2012/1/31

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بشكل مرجعي وصحيح إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**	
Postal Address	The Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي	**العنوان البريدي**
	Economic Research & General Statistics Directorate	مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة	
	El-Tajrida El-Maghrabye Square	ساحة التجريدة المغربية	
P.O.Box	2254, Damascus	2254، دمشق	**صندوق البريد**
E-mail	research@bcs.gov.sy	research@bcs.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone	+963 11 224 20 77	+963 11 224 20 77	**هاتف**
Facsimile	+963 11 224 20 77	+963 11 224 20 77	**فاكس**

تحليل تطور معدل التضخم

"يهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية، وأهم مكوناته الرئيسية وتحليل معدلات نموه لمعرفة مستوى التضخم المسجل داخل الاقتصاد السوري خلال شهر تشرين الثاني من عام 2011، ومعرفة أهم محددات التضخم النقدية والحقيقية واتجاهاتها خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى تحليل تطور أسعار المواد الرئيسة على المستوى العالمي وعلى وجه الخصوص أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة"

ملخص عن تطور معدل التضخم في تشرين الثاني 2011

تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء حتى شهر تشرين الثاني عام 2011، إلى أن معدل التضخم خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2011 قد بلغ 4.15%، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2010 والتي بلغ فيها معدل التضخم 4.22%، أي بانخفاض قدره 0.07%.

كما بلغ معدّل التضخم السنوي (Y-O-Y) في تشرين الثاني 2011 ما نسبته 5.75%، مرتفعاً على أساس سنوي بمقدار 0.57% مقارنة مع معدل التضخم السنوي(Y-O-Y) في شهر تشرين الثاني عام 2010 والذي بلغ 5.18%. أما بالمقارنة مع معدل التضخم السنوي المسجل في الشهر السابق (تشرين الأول 2011) والبالغ 3.25% فقد ارتفع بنسبة 2.50%.

ومن خلال تفسير معدل التضخم بالاعتماد على المساهمة النسبية لمكونات سلة أسعار المستهلك، تبين أن أغلب مكونات السلة ساهمت بشكل موجب في معدل التضخم السنوي المسجل في شهر تشرين الثاني من عام 2011 البالغ 5.75%، وقد جاء على رأسها مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية الذي ارتفع الرقم القياسي له بمعدل 9.45% وبنسبة مساهمة 3.96%، يليه مكون الملابس والأحذية الذي ارتفع بمعدل 5.36% وبنسبة مساهمة 0.45%، ثم مكون التجهيزات والمعدات المنزلية بمعدل 4.20% وبنسبة مساهمة 0.26%، جاءت بعدها مساهمة كل من مكون الصحة بما يعادل 0.22 % ومكون السلع والخدمات المتنوعة بمعدل 0.21%. أما بقية مكونات السلة الأخرى فقد كانت مساهماتها الموجبة طفيفة ومتفاوتة في معدل التضخم الكلي المسجل في شهر تشرين الثاني 2011.

ومن جهة تثبيط معدل التضخم فقد كان للمساهمة السالبة لبعض المكونات دوراً في ذلك؛ كمكون الترويح والثقافة الذي ساهم في تثبيط معدل التضخم بـ (-0.10%)، ومكون السكن والمياه والكهرباء والوقود الذي ساهم بـ (-0.04%).

تحليل تطور معدلات التضخم خلال
تشرين الثاني عام 2011

مقدمة:

لاتزال المخاوف من أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تلقي بظلالها على حالة الأسواق العالمية، لاسيما مع ضعف قدرة هذه البلدان في السيطرة على حجم ديونها الداخلية والتصريحات المتضاربة حول المساعدات المقدمة، وقد أدت الاضطرابات التي تشهدها عدد من الدول العربية إضافة إلى التوتر الذي يخيم على العلاقات بين إيران والغرب بسبب برنامجها النووي إلى ازدياد المخاوف والتأثير على ارتفاع أسعار الطاقة العالمية.

أمّا أسعار الغذاء العالميّة فقد سجلت انخفاضاً طفيفاً، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى وفرة المحاصيل التي ترافقت مع انخفاض الطلب وتحسن قيمة الدولار الأمريكي، إضافة إلى ذلك فقد سجلت أسعار المعادن الرئيسة انخفاضاً مع ارتفاع سعر الدولار وشعور المستثمرين بأزمة ائتمان في سوق المعادن.

الشكل رقم (1) معدل التضخم في سورية وفي بعض الدول المجاورة والعربية (%)

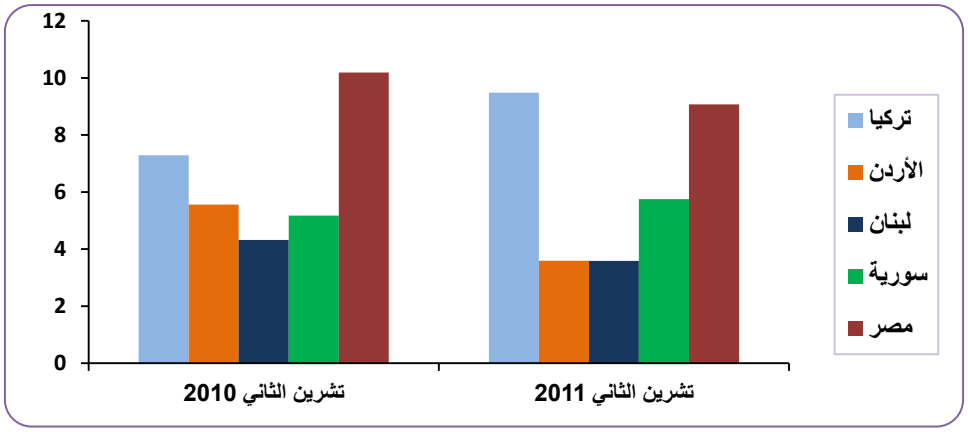

المصدر: لبنان: إدارة الإحصاء المركزي، والأردن: دائرة الإحصاءات العامة، أما باقي الأرقام فهي من المصرف المركزي لكل دولة.

1- تحليل التضخم في سورية:

بلغ معدل التضخم **4.15%** خلال الأشهر الأحدَ عشر الأولى من عام 2011 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2010 والتي بلغ فيها معدل التضخم 4.22%، وذلك وفقاً لبيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء حتى شهر تشرين الثاني عام 2011؛ وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية حيث بلغت 2.95%، تليها مساهمة مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود والتي بلغت 0.18%، ثم مساهمة السلع والخدمات المتنوعة البالغة 0.13%.

أما **معدل التضخم السنوي (Y-O-Y)** في شهر تشرين الثاني عام 2011 فقد بلغ **5.75%** مرتفعاً بمقدار 0.57% مقارنة مع معدل التضخم السنوي (Y-O-Y) في شهر تشرين الثاني عام 2010 والبالغ **5.18%**.

كما سجل معدل التضخم السنوي (Y-O-Y) في شهر تشرين الثاني ارتفاعاً بلغت نسبته 2.50% مقارنة بمعدل التضخم السنوي المسجل في **الشهر السابق** (تشرين الأول 2011) والبالغ **3.25%**.

ويعود هذا الارتفاع في معدل التضخم السنوي (Y-O-Y) إلى زيادة المستوى العام لأسعار معظم مكونات سلة المستهلك، وعلى رأسها أسعار مكون المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية الذي يمثل 42% من سلة المستهلك في سورية، نتيجة استغلال البعض للأحداث الجارية في سورية وقيامهم باحتكار بعض السلع الأساسية للمستهلكين ، هذا بالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن العقوبات الاقتصادية المطبقة على سورية.

أما **بالنسبة لمعدل التضخم على أساس شهري** المحسوب بالمقارنة مع الشهر السابق، فقد بلغ معدل التضخم في شهر تشرين الثاني 2011 **(2.51%)** مرتفعاً بما نسبته (1.07%) عن معدل التضخم المحسوب على أساس شهري والمسجل في شهر تشرين الأول 2011 والبالغ **(1.44%)**.

الجدول رقم (1) تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 2010- تشرين الثاني 2011

السنوات	الشهر	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	تغيرات سنوية Y- O- Y	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (ربعي)	تغيرات ربع سنوية Y- O- Y	نسبة التغير عن الربع السابق	معدل التضخم لمتوسط
2010	1	139.10	2.18%	140.68	4.09%	1.38%	4.40%
	2	141.17	5.41%				
	3	141.78	4.70%				
	4	141.60	5.64%	139.86	4.22%	-0.58%	
	5	139.54	3.86%				
	6	138.44	3.18%				
	7	137.95	2.18%	140.83	3.30%	0.69%	
	8	140.65	2.95%				
	9	143.88	4.74%				
	10	146.13	6.36%	147.02	5.95%	4.40%	
	11	146.25	5.18%				
	12	148.69	6.32%				
2011	1	149.02	7.13%	147.27	4.68%	0.17%	4.15%
	2	147.13	4.22%				
	3	145.67	2.74%				
	4	145.75	2.93%	144.48	3.30%	-1.90%	
	5	143.71	2.99%				
	6	143.98	4.00%				
	7	145.49	5.46%	146.79	4.23%	1.60%	
	8	146.14	3.90%				
	9	148.74	3.38%				
	10	150.88	3.25%				
	11	**154.66**	**5.75%**				

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ومصرف سورية المركزي.

الشكل رقم (2) تطور معدل تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك محسوباً على أساس سنوي (Y-O-Y)

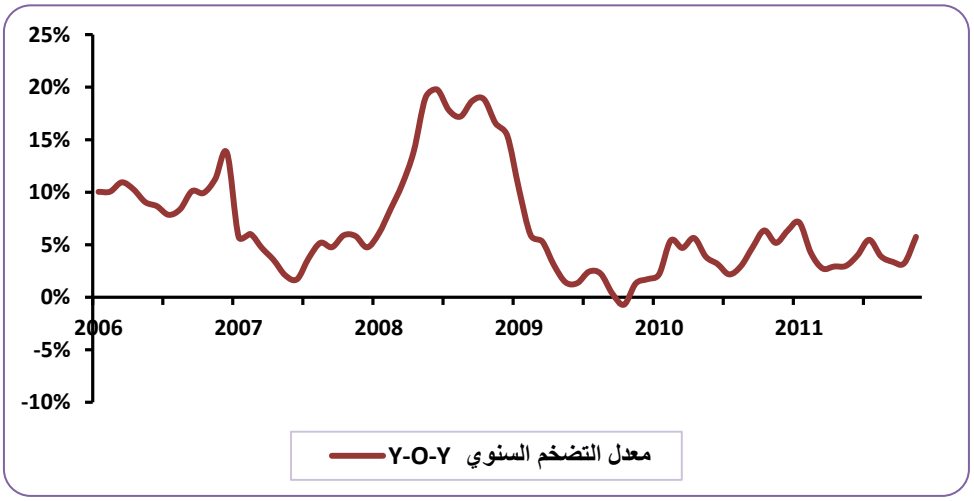

الشكل رقم (3) تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

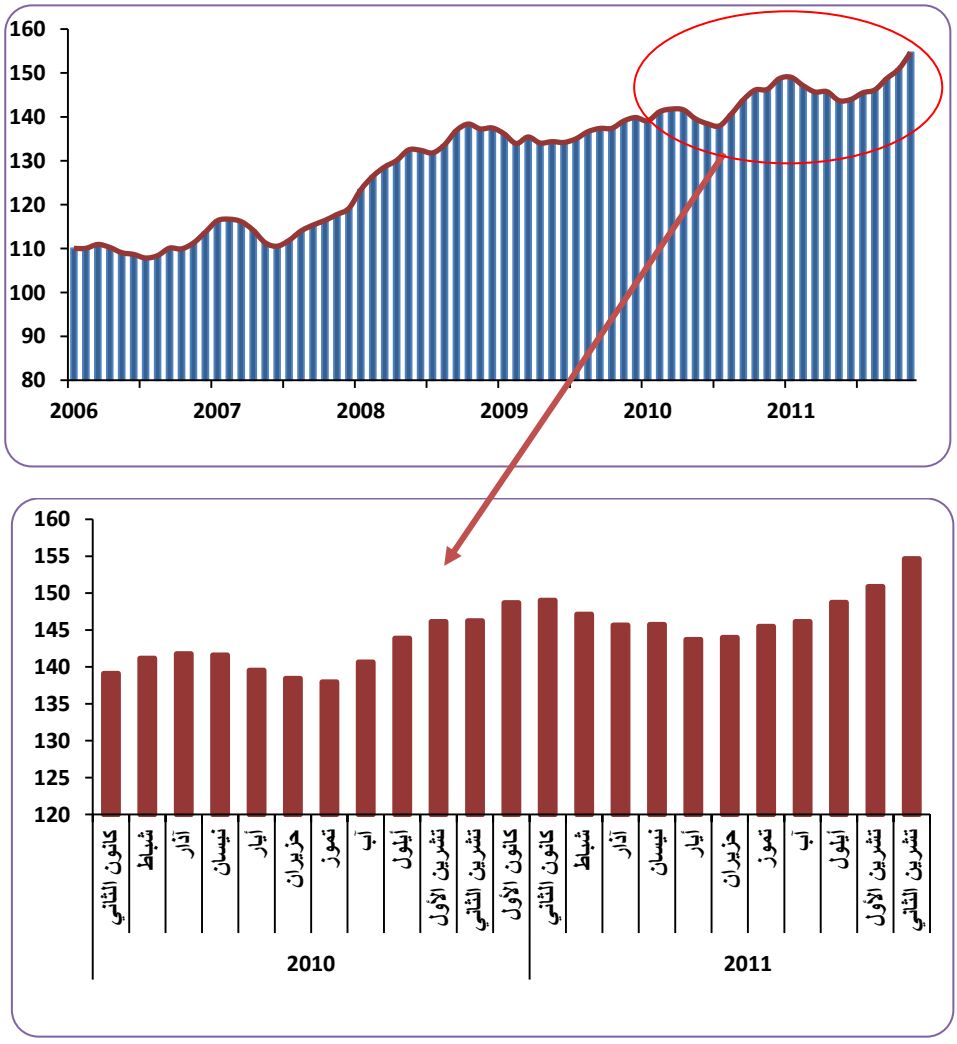

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، ومصرف سورية المركزي.

2- تحليل أهم مكونات سلة السلع والخدمات المساهمة في التضخم:

من خلال تفسير معدل التضخم بالاعتماد على المساهمة النسبية لمكونات سلة أسعار المستهلك، تبين أن أغلب مكونات السلة ساهمت بشكل موجب في **معدل التضخم السنوي المسجل** في شهر تشرين الثاني من عام 2011 البالغ **5.75%**. وقد جاءت مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية في المرتبة الأولى، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعاره بمعدل 9.45% وبنسبة مساهمة بلغت 3.96% (تشرين الثاني عام 2010: 4.02%) ثم تلاه ارتفاع الرقم القياسي لأسعار كل من مكون الملابس والأحذية بمعدل 5.36%، وبمساهمة قدرها 0.45% (تشرين الثاني عام 2010: -0.02%)، ومكون التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية الذي ارتفع الرقم القياسي لأسعاره بمعدل 4.20% وبنسبة مساهمة 0.26% (تشرين الثاني عام 2010: -0.05%)، جاء بعدها مساهمة مكون الصحة بما يعادل 0.22% ثم مكون السلع والخدمات المتنوعة بمعدل 0.21%، يليه مكون المطاعم والفنادق 0.14% ثم مكون كل من المشروبات الكحولية والتبغ 0.12% والنقل 11%، يليه مكون التعليم 0.03%، وأخيراً مكون الاتصالات 0.01%.

ومن جهة تثبيط معدل التضخم فقد كان لبعض المكونات دور بسيط في ذلك من خلال مساهماتها السالبة؛ كمكون الترويح والثقافة الذي بلغت مساهمته (-0.10%)، يليه مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود الذي ساهم في تثبيط معدل التضخم بـ (-0.04%) بنتيجة استمرار أثر قرار الحكومة الصادر بتاريخ 2011/5/24، والقاضي بتخفيض سعر لتر المازوت من 20 ليرة سورية إلى 15 ليرة سورية.

الشكل رقم (4) المساهمات في معدل تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

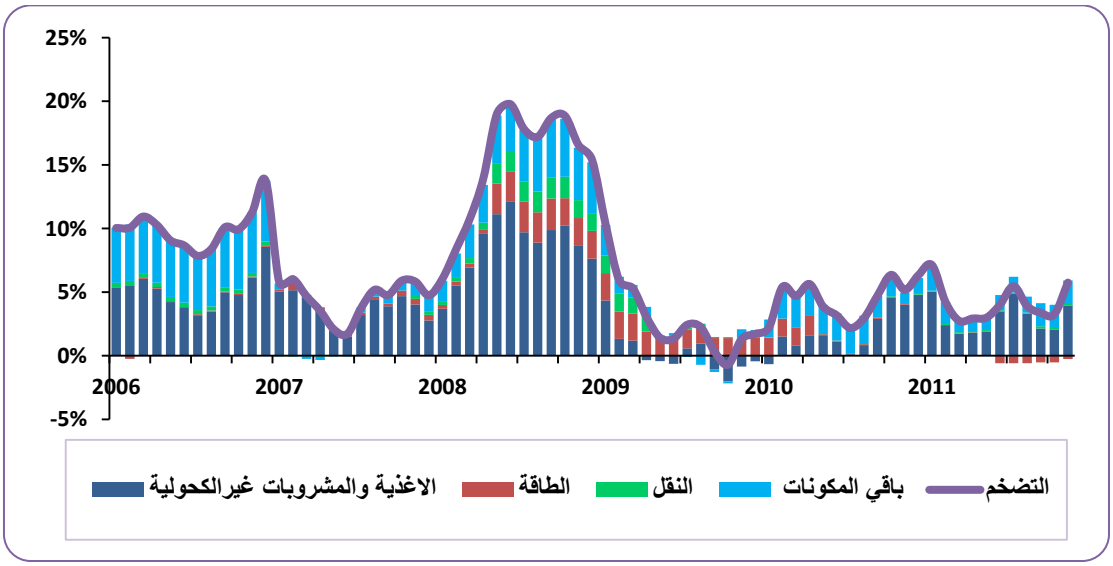

المصدر: مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (2) مساهمات مكونات سلة المستهلك في معدلات التضخم (تشرين الثاني 2010– تشرين الثاني 2011)

البيان	الأوزان النسبية	تشرين الثاني 2010			تشرين الثاني 2011		
		الرقم القياسي	معدل التضخم	المساهمة	الرقم القياسي	معدل التضخم	المساهمة
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	41.9%	162.84	9.61%	4.02%	178.23	9.45%	3.96%
المشروبات الكحولية والتبغ	2.2%	139.38	0.42%	0.01%	147.36	5.73%	0.12%
الملابس والأحذية	8.5%	131.64	-0.22%	-0.02%	138.68	5.36%	0.45%
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	22.1%	134.21	1.41%	0.31%	133.95	-0.19%	-0.04%
التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	6.1%	139.49	-0.89%	-0.05%	145.35	4.20%	0.26%
الصحة	6.2%	129.72	2.03%	0.13%	134.20	3.46%	0.22%
النقل	3.2%	175.46	2.21%	0.07%	181.33	3.35%	0.11%
الاتصالات	2.7%	89.47	0.11%	0.00%	89.67	0.22%	0.01%
الترويح والثقافة	1.7%	107.26	-0.33%	-0.01%	101.25	-5.60%	-0.10%
التعليم	1.0%	185.08	15.73%	0.15%	190.10	2.71%	0.03%
المطاعم والفنادق	1.8%	160.18	9.35%	0.17%	173.19	8.12%	0.14%
سلع وخدمات متنوعة	2.7%	116.82	4.35%	0.12%	126.00	7.86%	0.21%
الترويح والثقافة – غير ربحية	0.0%	234.90	81.92%	0.00%	234.90	0.00%	0.00%
كلي (معدل التضخم)	100.0%	146.25	5.18%	5.18%	154.66	5.75%	5.75%

المصدر: مصرف سورية المركزي.

الشكل رقم (5) نسب مساهمة مكونات سلة المستهلك في معدل التضخم في تشرين الثاني 2011

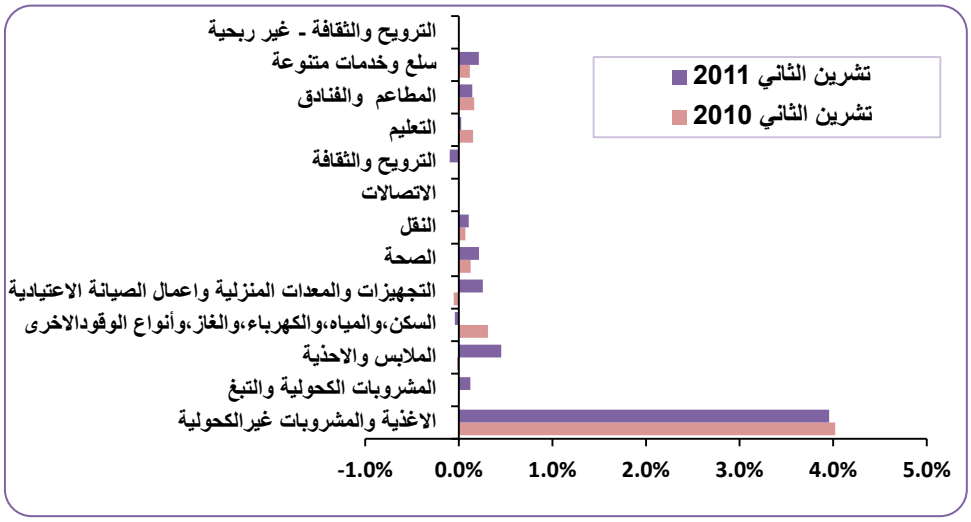

المصدر: مصرف سورية المركزي.

الشكل رقم (6) تغيرات الرقم القياسي لأسعار أهم المواد الغذائية والملابس والأحذية

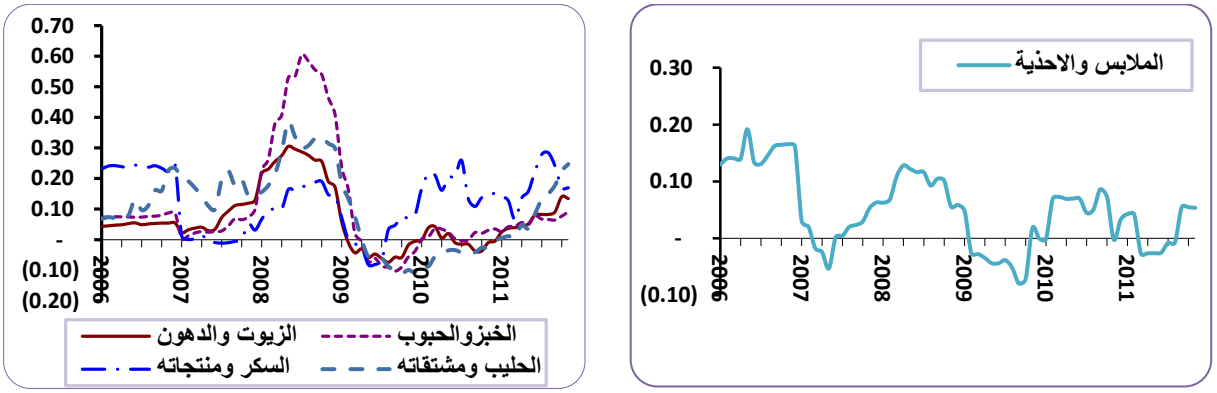

الشكل رقم (7) معدل تغيّر الرقم القياسي لأسعار مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود، ومساهمات مكوناته.

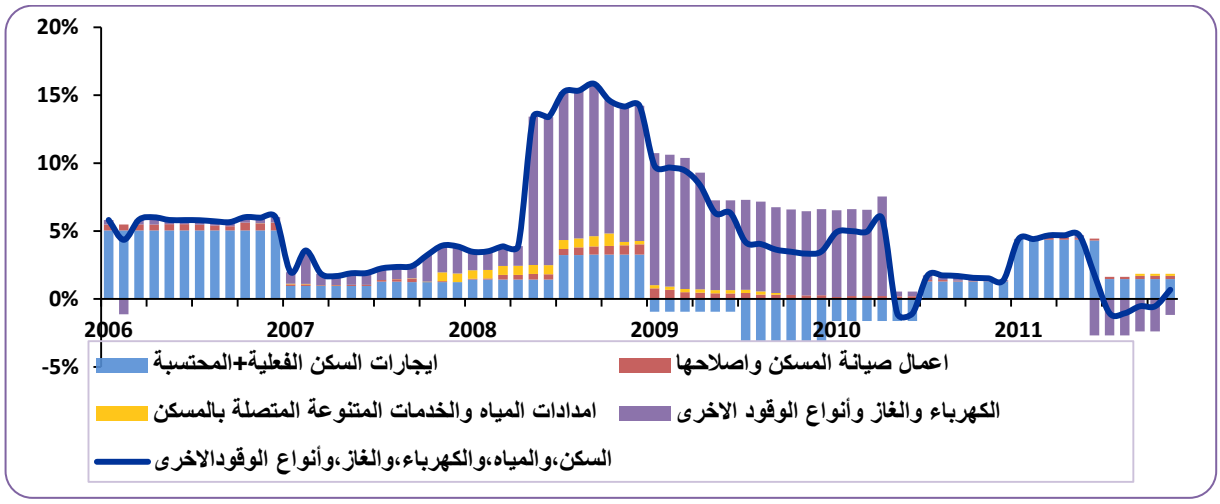

المصدر: مصرف سورية المركزي.

3 – تفسير التضخم:

يمكن تفسير تغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، أهمها توقعات الأفراد حول الأسعار، تحركات سعر الصرف، تغيُّر العرض النقدي، والإجراءات الحكومية المتعلقة بأسعار السلع الإدارية التي تقدم الحكومة من خلالها الدعم للمستهلك، إلى جانب تغيرات الأسعار العالمية.

3-1 العوامل الداخلية المحددة للتضخم:

3-1-1 سعر الصرف:

وصل سعر صرف الليرة السورية تجاه الدولار الأمريكي 49.90 ليرة سورية للدولار في شهر تشرين الثاني 2011 بالمقارنة مع 49.42 ليرة للدولار في شهر تشرين الأول، وذلك بعد أن استقرت قيمة الليرة السورية عند مستوى 47.45 ليرة للدولار منذ تاريخ 2011/3/31 ولغاية 2011/9/5، حيث عمد مصرف سورية المركزي منذ بداية شهر أيلول إلى تحريك سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بما يتناسب مع تحركات أسعار صرف

العملات العالمية المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم ربط الليرة السورية بها منذ مطلع عام 2007، وبشكلٍ يعكس حركة العرض والطلب المحلي على العملات الأجنبية، وقد جاء ذلك عقب العقوبات الأمريكية الأخيرة التي أدت إلى عرقلة حركة التحويلات بالدولار الأمريكي ولجوء سورية إلى الاستعاضة عن الدولار الأمريكي بالعملات الأخرى، وقد جاء قرار مصرف سورية المركزي بتحريك سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي ليضمن استقراراً أكبر في سعر صرف الليرة مقابل العملات الأخرى، وليعكس الجزء الأكبر من التحركات العالمية على سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي.

إنّ الارتفاع الأخير الذي شهده سعر صرف الليرة السورية تجاه الدولار الأمريكي في شهر تشرين الثاني 2011، جاء طبيعياً وضمن الحدود المقبولة نتيجة للانخفاض الحاد في سعر صرف اليورو مقابل الدولار، إثر عجز الدول الأوروبية عن إيجاد مخرج لها من أزمة الديون السيادية، إلى جانب تراجع أسعار الأسهم الأوروبية والبريطانية وتزايد احتمال تخفيض السندات الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ساهم الانتعاش البسيط الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية والانخفاض الحاصل في معدلات التضخم الأمريكية في ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو.

الشكل رقم (8) سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (2006- تشرين الثاني 2011)

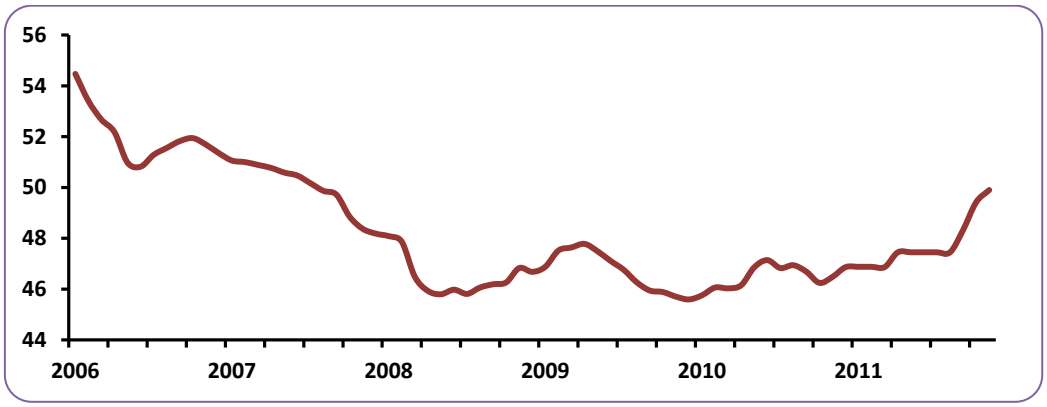

المصدر: مصرف سورية المركزي.

3-1-2 العرض النقدي M2: [1]

نمت السيولة المحلية بمعدل 12.6% وبما يعادل زيادة قدرها 123.5 مليار ليرة سورية لتصل إلى 1099.8 مليار ليرة سورية في نهاية أيار من عام 2011 بالمقارنة مع الشهر ذاته من عام 2010، ويمكن أن يفسر نمو السيولة المحلية M2 في نهاية أيار من عام 2011 بالمقارنة مع أيار من عام 2010 من خلال المكونات الرئيسية لها، حيث بلغت مساهمة الكتلة النقدية M1 ما يعادل 82% من إجمالي الزيادة في السيولة المحلية في نهاية أيار من

[1]- يتم إعداد الإحصاءات المصرفية بفارق تأخير زمني، نظراً لتأخر بعض المصارف العامة في إرسال بياناتها.

عام 2011، بالمقارنة مع 76% في نهاية أيار من عام 2010، في حين ساهم شبه النقد بحوالي 18% بالمقارنة مع 24% خلال نفس الفترة من العام السابق.

3-2 العوامل الخارجية المحددة للتضخم:

يضاف إلى مجموعة العوامل الداخلية (الحقيقية والنقدية) المفسرة لظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، جملة المتغيرات الدولية والإقليمية وتقلب أسعار الكثير من المواد الأولية على المستوى الدولي وخاصة النفط والغذاء.

3-2-1 أسعار النفط العالمية:

استقرت أسعار النفط عند مستوى 105.36 دولار للبرميل بنهاية شهر تشرين الثاني 2011 بارتفاع مقداره 5.44 دولار أمريكي بالمقارنة مع مستواها البالغ 99.92 دولار أمريكي في شهر تشرين الأول من العام نفسه.

وتعود أسباب ارتفاع أسعار النفط إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع الطلب بسبب فصل الشتاء، وتخوف الغرب من برنامج إيران النووي وخاصةً بعد التهديدات الأمريكية والغربية لها الأمر الذي أثار مخاوف الأسواق العالمية بأن تتخذ إيران خطوات تؤثر سلباً على ضخ النفط، يضاف إلى ذلك الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام مما قد يؤثر سلباً على إمدادت النفط، وتوقعات ارتفاع الطلب على النفط في كل من اليابان وأوروبا .

الشكل رقم (9) تطور أسعار النفط العالمية (دولار أمريكي للبرميل)

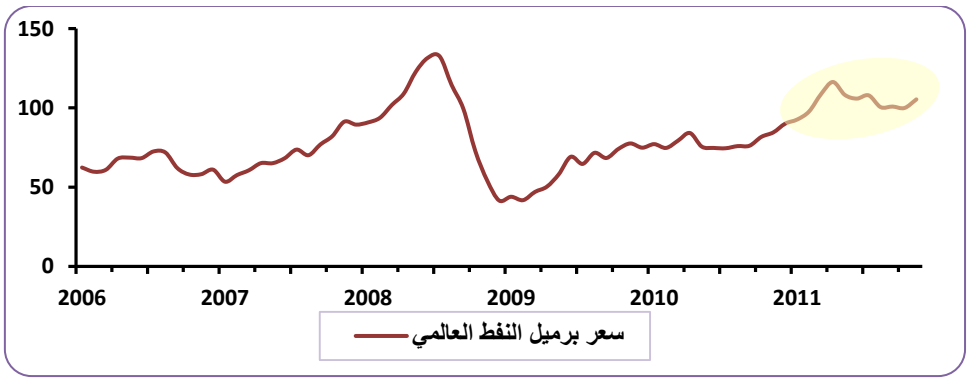

المصدر: صندوق النقد الدولي.

3-2-2 أسعار الغذاء العالمية:

تراجعت أسعار الغذاء العالمية في شهر تشرين الثاني بشكل طفيف (1.41 نقطة) عن شهر تشرين الأول لتصل إلى 166.46 نقطة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار السكر الذي عوض انتعاش أسعار الزيوت النباتية (بحسب منظمة الفاو) إلى جانب تحسن سعر الدولار الأمريكي، وقد ساهمت التوقعات بتحسن الإنتاج العالمي للسكر خلال العام المقبل في انخفاض أسعاره خلال شهر تشرين الثاني 2011، بينما تعود الزيادة

الأخيرة في أسعار الزيوت إلى القلق السائد إزاء التباطؤ المتوقع في إنتاج زيت النخيل وزيت الصويا وازدياد استيعاب الزيوت النباتية في صناعة الوقود الحيوي.

الشكل رقم (10) تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية

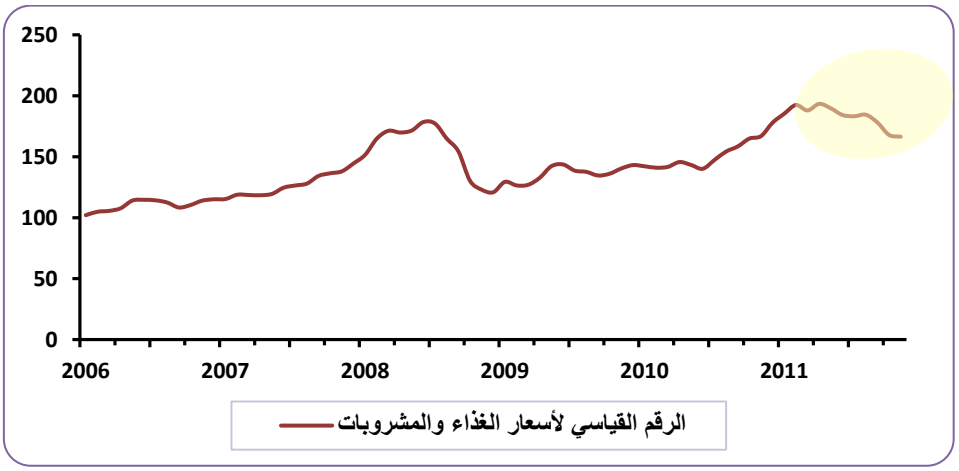

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (11) تطور أسعار القمح العالمية (دولار أمريكي للطن الواحد)

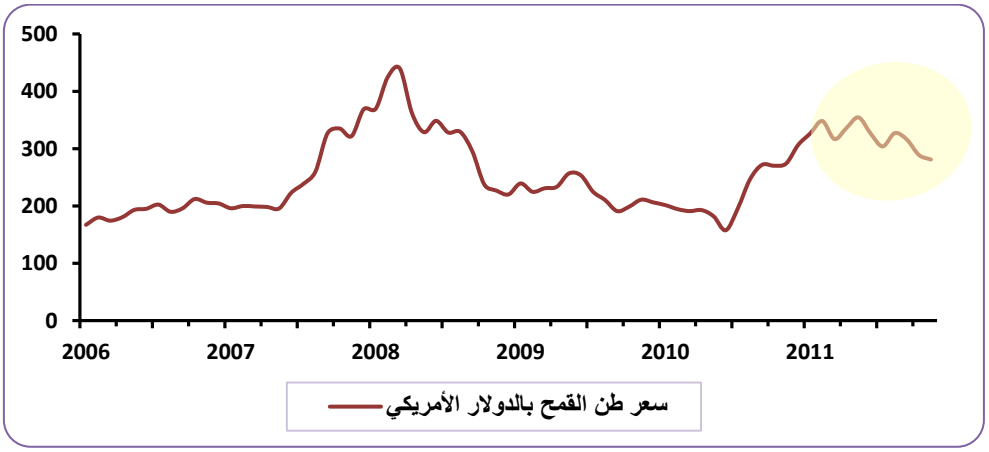

المصدر: صندوق النقد الدولي.

3-2-3 أسعار المعادن الرئيسة:

وصل مؤشر أسعار المعادن الرئيسة إلى 193.3 نقطة في شهر تشرين الثاني منخفضاً بمقدار 7.6 نقطة عن شهر تشرين الأول والذي وصل فيه المؤشر إلى 200.9 نقطة.

ويعود ذلك إلى المخاوف من انخفاض الطلب العالمي على المعادن مع تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو وارتفاع سعر الدولار وبدء شعور المستثمرين بأثر أزمة ائتمان في سوق المعادن، إلى جانب التباطؤ في نمو اقتصاد الصين المستهلك الكبير للمعادن الصناعية، والذي ترافق مع صدور بيانات أولية تظهر انكماشاً في قطاع المصانع خلال شهر تشرين الثاني بأكبر معدل في 32 شهراً.

الشكل رقم (12) تطور الرقم القياسي لأسعار المعادن الرئيسة

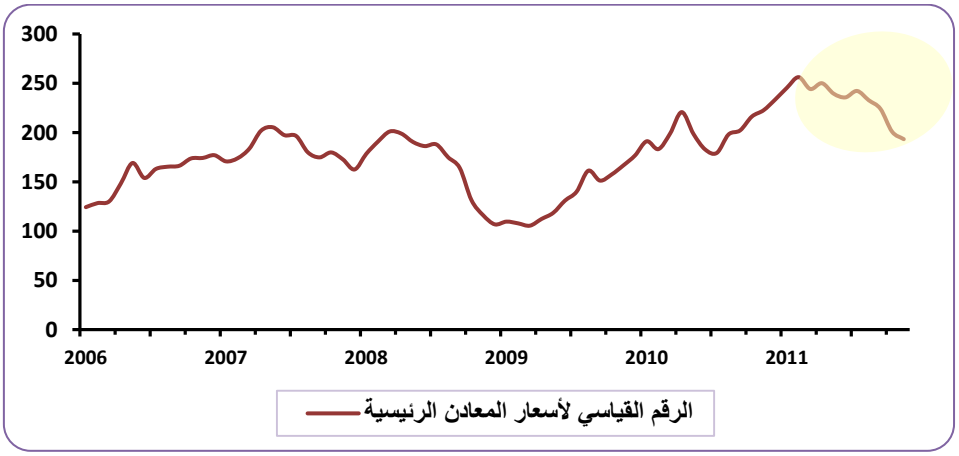

المصدر: صندوق النقد الدولي.

دمشق في 2012/1/31

مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة